الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(10/24)/14-خ(14159)

كلمة

السيد السفير محمد سفيان براح

المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في الجلسة الافتتاحية
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية

القاهرة:
الخميس 31 أكتوبر/ تشرين أول 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين

سعادة الدكتور علي صالح موسى القائم بالأعمال بالمندوبية الدائمة لجمهورية اليمن الشقيقة، رئيس الدورة،

أصحاب السعادة الزملاء المندوبون الدائمون ورؤساء الوفود،

السيدات والسادة، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

أود في مستهل مداخلتي أن أتقدم بالشكر الجزيل لوفد مندوبية المملكة الأردنية الهاشمية على طلبه عقد هذا الاجتماع والشكر موصول كذلك للأمانة العامة للجامعة على سرعة التحضير.

وأرحب بالدكتور أحمد أبو الهولي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائر شؤون اللاجئين، وأشكره على الإحاطة التي قدمها بخصوص تبعات القانونين غير الشرعيين للكيان الصهيوني على عمل وكالة الاونروا وعلى الوضع الإنساني المتدهور أساسا للأشقاء الفلسطينيين. كما أشكر الدكتورة سحر الجبوري، رئيس مكتب ممثل وكالة الاونروا بالقاهرة على مداخلتها التي وضعت عبرها يدها على الجرح بخصوص الحاجة الماسة لدعم وكالة الاونروا التي تعمل في ظروف صعبة للغاية.

مثلما سبق أن عبر عنه وفد بلادي في مذكرة رسمية، تؤيد الجزائر عقد هذا الاجتماع الذي يتناول موضوعا في غاية الأهمية يتعلق بأنشطة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

تدين الجزائر بأشد العبارات اعتماد الكيان الصهيوني لقانونين يهدفان إلى تقويض أنشطة هذه الوكالة الأممية في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي تضاف إلى سلسلة الإجراءات والقرارات الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين، وتجدد دعمها للأونروا وتؤكد على أنه لا بديل لهذه الآلية الأممية التي تمثل شريان الحياة لملايين الفلسطينيين في غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية وكذلك في الأردن ولبنان وسوريا.

وتجدد بلادي من هذا المنبر الدعوة إلى تمكين الاونروا من الاستمرار في الاضطلاع بولايتها حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيدة وإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين وفقا للقرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما تحذر الجزائر، مرة أخرى، من خطورة الاستهداف المستمر لهذه الوكالة بالنظر لطبعة الخدمات الجليلة التي تقدمها للملايين من الفلسطينيين في مجالات التعليم والغذاء والرعاية الصحية، وكذلك لرمزيّتها إذ تعتبر بمثابة العائق الأخير أمام مخطط تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة والتعويض.

ومثلما يعلمه الجميع، وفي تحد صارخ للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، تعددت أوجه الهجومِ السافر من قبل الاحتلال الإسرائيلي على هذه الوكالة الأممية التي يكاد يكون عمرهاٌ بِعُمْرِ القضية الفلسطينية نَفْسِهَا، بين قصف مراكزها واستباحة دماء العاملين والمرتبطين بها واختلاق وتسويق الذرائع الواهية والحُجج الباطلة لتشويه سمعتها وتجفيف مصادِرِ تمويلها، وصولا إلى سن قوانين تحظر نشاطها

وفي ظل هذه الظروف، فإن المجموعة الدولية بشكل عام ومجموعتنا العربية بشكل خاص مطالبةٌ بالرد بموقف جريءٍ وشجاع لحماية وكالة الأونروا وتسهيل استمرارية أنشطتها الحيوية لصالح ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

ومن هذا المنظور، تواصل الجزائر المرافعة في منبر مجلس الأمن الدولي من أجل تمكين هذه الوكالة البالغة الأهمية من أداء الدور المنوط بها في دعم اللاجئين الفلسطينيين وفي التخفيف من وطأة تهجيرهم، لاسيما عبر الدعوة إلى تعزيز وضعها القانوني وإقرار آليات تضمن تمويلاً كافياً ودائماً ومُستداماً لأنشطتها عبر إدراجها ضمن ميزانية منظمة الأمم المتحدة.

وتجسيدا لهذا الدعم، وبقرارٍ من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قدمت الجزائر مُساهمة مالية استثنائية قدرها 15 مليون دولار أمريكي لصالح الأونروا، وهي المساهمة الاستثنائية التي تُضاف إلى ما تقدمه الجزائر بصفة مباشرة للسلطة الفلسطينية، فيما تعتبره واجباً حقّاً ومسؤوليةً ثابتة تقع عليها وعلى غيرها من أعضاء المجموعة الدولية.

وفي ذات السياق، وبالإضافة إلى عضويتها الفعالة في مبادرة الالتزامات المشتركة التي تهدف إلى دعم وكالة الاونروا في مواجهة التحديات السياسية والمالية، ساهمت الجزائر، بالتنسيق مع المجموعة العربية في نيويورك في عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن شهر أفريل 2024 بشأن دعم هذه الوكالة في ظل التحديات التي تواجه عملها. كما بادرت بلادي بالبيان الصحفي الذي اعتمده مجلس الأمن يوم أمس الأربعاء والذي حذر فيه من أي محاولات لتفكيك أو تقليل عمليات الاونروا ودعا الكيان إلى احترام التزاماته القانونية.

أيها الحضور الكريم،

إن قناعتنا تظل راسخة بأن وكالة الأونروا يجب أن تبقى ما بَقِيَ هناك لاجئون فلسطينيون، وبأن عودةَ اللاجئينَ حقٌ أصيل ومتأصل لا يمكن أن يسقط بالتقادم أو المساومة أو الإنكار، وبأن القضية الفلسطينية كلٌ متكاملٌ ومترابط، لا يقبل التجزئة أو التقسيم أو التفتيت. كما نؤمن بأنه لا يمكن ضمان عمل إنساني آمن دون وقف لإطلاق النار، فوقف العدوان وحده الكفيل بأن يساهم في تلبية احتياجات السكان المدنيين.

وأمام عجز المجتمع الدولي أو تقاعسه، بما في ذلك القوى الكبرى، على إجبار القوة المحتلة على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن ذلك لا يجب أن يثنينا عن مواصلة العمل سويا وتوحيد جهودنا دعما لوكالة الاونروا وتخفيفا لمعاناة أشقائنا الفلسطينيين وكلنا يقين أَنَّ الشرعية الدولية حقيقة لا يمكن طمسها وَأَنَّ الاحتلال الإسرائيلي لا يمكنه أن يتحدّى المجموعة الدولية برمتها.

وقد يكون من بين المسارات المقترحة للتحرك العربي الموحد دعمنا لمبادرة النرويج بخصوص لجوئها لمحكمة العدل الدولية بشأن تسهيل دخول المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية المختلفة للفلسطينيين إحدى الخطوات العملية التي يمكن العمل في اطارها.

وفي الختام، يتعين علينا مواصلة السعي الجماعي الحثيث والمنسق لاستعادة الموقف العربي لدوره الريادي والارتقاء به جرأة وإقداما في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة على جميع المستويات الإقليمية والدولية عسى أن ينير موقفنا العربي الموحد طريق الإجماع الدولي إلى النفاذ عبر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والسيدة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

أشكر لكم كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.